سياسة مصر حيال القارة الافريقية
(١٩٥٢- ١٩٨١)

م.م لمياء صفاء حسن
وزارة التربية / مديرية الكرخ الثانية

أ.م.د ابتسام محمود جواد
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

سياسة مصر حيال القارة الافريقية (١٩٥٢م- ١٩٨١م)

م.م لمياء صفاء حسن

أ.م.د ابتسام محمود جواد

الملخص

عقب قيام ثورة الثالث والعشرين من تموز، اعادت مصر صياغة سياستها الافريقية، ولا سيما تلك السياسة تم تشكيلها وتحديد ملامحها بعد دراسات وتقييم عميق للمصالح القومية، اذ قامت مصر بمبادرات قوية في تنمية علاقتها بمختلف الدول الافريقية، اذ تمكنت من الوصول الى قرارات تنمي المشروعات التي تدعمها الدراسة السياسية والعسكرية والاقتصادية، فتولدت لديها فكرة الوحدة الافريقية وتبنت بعض الحركات الوطنية التحررية في مواجهة الاستعمار والقيام بحملات اعلامية ودبلوماسية مركزة، ففتحت ابوابها لزعماء الحركة الوطنية وخصصت لهم مكاتب في القاهرة، وايدت حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندتها لنيل الاستقلال، فقامت بتقديم المساعدات لدعمها وتقوية ارادتها، كما اسهمت في انقاذ الكثير من الدول الافريقية، فقدمت لها القروض وعقدت الاتفاقيات الاقتصادية واسهمت في تنفيذ مشروعات التعمير، وبذلك اصبحت مصر رمزا للثورة والوحدة الوطنية على مستوى القارة الافريقية انذاك.

Egypt's Policy Towards the African Continent
(1952-1981)

Lecturer — Assist Prof. Dr.

Lamia Safa Hassan — Abtisam Mahmoud Jawad

Abstract

After the revolution of the twenty-third of July, Egypt re-formulated its African policy, especially that policy has been formed and determined its features after studies and a deep assessment of national interests, So Egypt has taken strong initiatives in the development its relationship with various African countries,

As it was able to reach decisions that develop projects supported by the political, military and economic study, generated the idea of African unity and adopted some national liberation movements in the face of colonialism and carry out focused media and diplomacy campaigns, and opened its doors to the leaders of the National Movement and allocated offices in Cairo, and supported the right of peoples to self-determination and its mandate for independence,

It provided assistance to support and strengthen its will. It also contributed to the rescue of many African countries. It provided loans, concluded economic

agreements and contributed to the implementation of reconstruction projects, thus Egypt became a symbol of national revolution and unity on the African continent at the time.

المقدمة

شهدت العلاقات المصرية حيال القارة الافريقية دورا متميزا واكثر شمولاً وقدرة على التأثير الاقليمي، لا سيما عقب ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢م، اذ حصلت تغيرات جذرية في مضمون ومحتوى السياسة الخارجية المصرية تجاه غالبية الدول، ولا سيما افريقيا، اذ ادركت مصر اهمية الانتماء الافريقي لانها الأمتداد الطبيعي والجغرافي فوضعت اوليات لها في اولى اهتماماتها الدائرة الافريقية، فتمتد جذور التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن تحقيق اهداف التكامل المشترك وتوثيق الروابط، وذلك اسنادا لمسؤولية مصر في افريقيا كرائدة للحرية وفائدة لها.

سياسة مصر حيال القارة الافريقية (١٩٥٢- ١٩٨١)

عُدّت ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢، نقطة تحول في علاقات مصر بدول العالم، لا سيما بعد ان اعلنت الثورة معالم سياستها الخارجية المنفتحة على الشؤون الدولية. اذ شهدت قيام الثورة تحولا رئيسا في علاقات مصر الشاملة بافريقيا اذ عكست التغير الذي طرأ على المفهوم المصري في القارة الافريقية والذي اقتصر انذاك على وحدة وادي النيل في صورة جزئية مصر والسودان، وفي صورة كلية مصر والسودان واوغندا واثيوبيا والصومال[١]"

اسندت السياسة الخارجية المصرية حيال افريقيا الى تطبيق الرؤيا النظرية والتطبيق العلمي في منهاجها، اذ وضعت النظرية الاسس العامة لتوجيه السياسة الخارجية وتلك الرؤيا عكست نوع من التحليل العقلاني للمصالح الوطنية السياسية والاقتصادية لاعتبارات الجيوستراتيجية واثرها على مصر، اما التطبيق فقد اختلف من حيث اولوياته ما بين متابعة تطبيق الرؤيا النظرية وبين محاولات التغلب على النتائج غير المواتية لمثل هذه الرؤيا المثالية في السياسة ومن ثم السعي لأيجاد اطار اكثر واقعياً في المستقبل[٢].

وللدلالة على احدثته مصر من اثر في القارة الافريقية بعد ثورة تموز فقد اعلنت الحكومة المصرية "**لن نكون مبالغين إذا قلنا أن ثورة يوليو المصرية قد أحدثت من التغيير، وتركت من التأثير في أفريقيا ما لا يقل بحال من الأحوال عن ذلك التغيير والتأثير الذي أحدثته وتركته الثورة الفرنسية في أوربا**"[٣] .

على ضوء ذلك، ركزت الحكومات المصرية المتعاقبة بعد ثورة ١٩٥٢م على (القرن الأفريقي)، وهو مصطلح جغرافي يشير إلى الجزء الشرقي من القارة الأفريقية، الذي يبرز شرقاً بشكل قرن إلى

الجنوب من خليج عدن، ويحده من الشمال البحر الأحمر وخليج عدن، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الجنوب كينيا، ومن الغرب والشمال الغربي السودان، أما تقسيم الخريطة من الناحية السياسية فهو يضم أربعة كيانات سياسية هي، الصومال، وأثيوبيا، واريتريا، وجيبوتي بوصفها وحدات سياسية قائمة تشكل رقعة إستراتيجية على خريطة القارة الأفريقية[٤].

نتيجة ذلك اكتسبت منطقة القرن الأفريقي أهمية كبيرة في الإستراتيجية المصرية بعد عام ١٩٥٢م، لانها تطل بساحل طويل على المحيط الهندي الذي يُعَدُّ عقدة مواصلات مهمة تربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي، وتصل آسيا وأفريقيا واستراليا بعضها ببعض[٥]، ويضيف ارتباط منطقة البحر الأحمر بمنطقة القرن الأفريقي أهمية إستراتيجية، إذ يتمتع البحر الأحمر بخصائص تجعل منه ممراً مائياً بالغ الأهمية على الصعيدين المحلي والعالمي، وعلى الرغم من أن أهمية البحر الأحمر ليست حديثة العهد، لانه يحتل موقعاً متميزاً خدم تجارة المنطقة المحيطة به منذ عهد الفراعنة والإغريق والعرب والأحباش وغيرهم، ألا إن هناك عاملين أساسيين كانا وراء ازدياد الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر والمنطقة المحيطة به في العصر الحديث، وهما افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م واكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في أوائل القرن العشرين[٦] .

وبصورة عامة، كانت هناك عوامل كثيرة ساعدت قادة ثورة تموز على ان يكون لها دور اقليمي من نوع جديد ومن اهم هذه العوامل التي يمكن ان تصنف على النحو الآتي:

العامل الأول:

أكدت ثورة تموز، على اهمية الانتماء الافريقي والعلاقة المتبادلة بين مصر كدولة محورية لربط القارة السمراء بغيرها من القارات، بالمقابل ذلك ضم مجلس قيادة الثورة عدداً من الشخصيات الوطنية المتميزة التي امنت بأهمية التزام مصر بالدائرة الافريقية كأحدى اهم الدوائر الحاكمة للسياسة المصرية[٧]، فضلا عن شخصية الرئيس (جمال عبد الناصر) [٨] الكاريزمية، إذ أَهَّلتْ مصر للقيام بدور أفريقي واضح، لاسيما في ظل دور القائد المهيمن على عملية صنع القرار وتنفيذه، إذ كان حظيَ بشعبية واسعة، وتأييد منقطع النظير في اغلب القرارات إن لم تكن جميعها، لذلك كان اهتمام الثورة بالسودان وأفريقيا أمرا طبيعياً، فالسياسة التي انتهجتها الثورة المصرية نحو السودان كانت المدخل الرئيس في مجال العمل الأفريقي أمام مصر[٩].

في السياق نفسه، أن الشعور بوطأة الأحوال المشتركة التي تعيشها الدول الأفريقية كان حاضراً في الخطاب المصري حيال السودان، ففي البرقية التي بعث بها (صلاح سالم ١٩٢٠م-١٩٦٢م) وزير الأرشاد القومي للحكومة السودانية في آب عام ١٩٥٥م، بعد جلاء البريطانيين عن السودان أكد ذلك

المنحى، إذ قال:" **نحن الأفارقة يجب أن نهنيء أنفسنا بالتحرر... وفي هذه اللحظات التاريخية بالنسبة لمصر والسودان، فإنّ قلوبنا تظل معلقة تجاه إخواننا الذين ما زالوا يعيشون تحت الطغيان الاستعماري والاحتلال في القارة الأفريقية وندعو الله أن يساعدهم في النجاح في كفاحهم**"[١٠].

العامل الثاني:

اكدت ثورة تموز على حق الشعوب الافريقية في تقرير مصيرها، وهي احدى مبادئ ثورة ١٩٥٢، فبدأت مصر تساهم في الدعوة الى تقرير مصير شعوب المستعمرات الافريقية على مستوى القاهرة كلها[١١] ، لاسيما ان الثورة جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل (**منظمة امم المتحدة UNO United nation organization**)[١٢]التي جاءت في ميثاقها التأكيد على مبدأ المساواة بين الشعوب وحق تقرير مصيرها بنفسها، الأمر الذي ساعد على بروز عصر التحرر من الاستعمار الغربي، اذ صدر قرار عن الامم المتحدة عام ١٩٦٠م، يطالب منح الدول والشعوب التي ترزح تحت نيّر الاحتلال استقلالها، ووضع حد وبسرعة من دون قيد او شرط للاستعمار بجميع اشكاله، اذ نجحت مصر الى حد ما في اقناع الدول الافريقية بسياستها المعادية للاستعمار، واتهمت الزعماء الدول الافريقية الذين فضلوا الارتباط بدوائر النفوذ الغربي بانهم عملاء للاستعمار[١٣] واتهمت زعماء الدول الافريقية الذين فضلوا الارتباط بدوائر النفوذ الغربي بأنهم عملاء للاستعمار، وواكبت الثورة بمصر المتغيرات في النظام الدولي، والذي كان يختلف عما كان سائداً في حقبة الاستعمار لاسيما بعد بدء (الحرب الباردة Cold War)[١٤]، وبروز قطبين جديدين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي محل القوى الأوربية التقليدية ذات الإرث الاستعماري الطويل في أفريقيا، وبما أن العلاقة بين القطبين بدأت تتحول نحو الصراع، إلا أنّهما اتفقا على تصفية الاستعمار، وهو ابرز العوامل التي ساعدت مصر على القيام بمسا كثيرة حركات التحرر في أفريقيا، عن طريق مشاركتها في العديد من المؤتمرات الدولية والأفريقية التي طالبت فيها باستقلال الدولة الأفريقية دون قيد أو شرط[١٥].

العامل الثالث: يتعلق هذا العامل بالوفرة المادية التي ساعدت تطور أداء الدور المصري في أفريقيا، إذ حصلت مصر على موارد مالية جيدة سواء عن طريق المساعدات الخارجية أو من مصادرها الداخلية، مكّنتها من القيام بدور إقليمي فاعل ومؤثر ولاسيما في أفريقيا، فعلى الرغم من تجميد الأرصدة المصرية في الخارج عقب حرب العام ١٩٥٦م، إلا أنّ قيادة ثورة تموز تمكنت من عبور الأزمة الاقتصادية عن طريق توافر بدائل مالية أحدثت قَدَراً معقولاً من الوفرة تمثلت أساسا في عائدات قناة السويس، وتأميم الشركات الأجنبية في مصر، كما حصلت مصر على أموال من الخارج، إذ قامت الهند بمسا كثيرة مصر بفتح حساب بالعملة الأجنبية لمصر بعد حرب ١٩٥٦م. فضلاً عن ذلك، كانت

المعونات الاقتصادية السوفيتية لمصر سخية، إذ قُدّرِتْ بما نسبته ٤٠% من مجموع المساعدات المقدمة لأفريقيا من الاتحاد السوفيتي آنذاك كما كان للقطاع العام المصري دور في عملية التنمية بعد تأميم الصناعة، لأن ذلك القطاع سيطر على ٧٠% من الإنتاج ، و٥٠% من العمالة، و٩٠% من الاستثمارات، ونجاحهُ في تطبيق الخطة الخمسية، والتي كانت عامل إيجابي في أن تأخذ مصر دوراً إقليمياً متميزاً، ولاسيما في أفريقيا على النحو الذي تم في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين(١٦).

نتيجة ذلك كانت أفريقيا حاضرة في فكر ثورة تموز ١٩٥٢ وعقول قادتها، وعلى الأخص الرئيس (جمال عبد الناصر)، إذ عدّ أفريقيا بمثابة المجال الحيوي الذي يمكن لمصر أن تتحرك في إطاره، والذي يترك تأثيره في الأمن القومي المصري(١٧). وقد أسهب (عبد الناصر) في الحديث عن أفريقيا في كتابه (فلسفة الثورة)، إذ عدّ أفريقيا الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية، وقبل الدائرة الإسلامية التي تليها في الترتيب وبهذا الصدد قال " **إننّا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض، ومائتي مليون من الأفريقيين لسبب مهم: إننّا في أفريقيا، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء، كما أن النيل شريان الحياة لوطننا أستمد ماءه من قلب القارة، ويبقى أيضا السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها**"(١٨)، ويتضح من ذلك ان المبدأ الرئيس الذي يحكم السياسة الخارجية المصرية هو مبدأ الامن القومي، الذي يقوم على المصالح الوطنية والاعتبارات التاريخية ويتكون هذا المبدأ من عنصرين اساسيين:

١) الأمن القومي المباشر المرتبط بالحدود مع دول المحور.

٢) الامن القومي الاقليمي الممتد الى ما وراء الحدود والذي يرى ان تهديد الدول الاخرى هو تهديد مباشر لمصر(١٩).

ومن هنا يمكن لنا تحديد مجالات عمل السياسة المصرية حيال أفريقيا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وفقا للمجالات الآتية:

أ: المجال السياسي:

استطاع عبد الناصر ان يمارس دورا فعالا في احداث القارة الافريقية، اذ حفز عبد الناصر الافارقة، وجذب انظارهم نحو القاهرة منذ اندلاع ثورة تموز ولاسيما في استخدام القوة للضغط على بريطانيا لاجلاء قواتهم من مصر، وتوجت تلك الخطوات بقرار تأمين قناة السويس في عام ١٩٥٦م،

الذي اعقبه الصمود امام العدوان الثلاثي فخرج جمال عبد الناصر اكثر قوة وتهيؤ للقيام بدور جديد في افريقيا، فبدأت خطوات الاتصال بين عبد الناصر والحركات التحرير الافريقية[٢٠]

فاستقبل عبد الناصر عددا من قيادات حركات التحرير وسهل لهم كل احتياجاتهم من فتح مكاتب ممثلي تلك الحركات سواء في كينيا ونيجريا والصومال، كما حصلت مصر على اقامة علاقات دبلوماسية تابعة لوزارة الخارجية، واسست الرابطة الافريقية في مصر عام ١٩٥٦م [٢١] بهدف التنسيق بين مكاتب حركات التحرر ونشاطاتها في إطار السياسة المصرية، إذ تم إحصاء اثنين وعشرين هيأة ومكتب في بداية الستينيات من القرن العشرين[٢٢]. كما ساندت مصر القضايا الأفريقية ومشاريعها التحررية عن طريق حشد الرأي العام العالمي، ولاسيما في المحافل التي كان فيها صوت مصر مسموعاً، مثل: حركة عدم الانحياز، ودول المعسكر الشرقي، وقامت مصر بدعوة بعض حركات التحرر، وإيفادها على نفقتها الخاصة إلى نيويورك كي تشرح قضاياها أمام لجان الأمم المتحدة الخاصة، كلجنة الوصاية، فضلا عن تقديم الوفود الأفريقية الأخرى من قبل مصر من أجل الاطلاع على مطالبهم بصورة مباشرة في أثناء انعقاد دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة[٢٣].

وفي السياق نفسه، قدمت مصر الدعم والمساندة للأفارقة ضد حكومات الأقليات البيضاء سواء في روديسيا الجنوبية(زامبيا حاليا) وفيما يخص جنوب أفريقيا فقد رفضت مصر رفضاً قاطعاً سياسة التمييز العنصري (الابارتهيد Apartheid) التي كانت تتبعها، ومنذ أن عدّ عبد الناصر نفسه مسؤولاً وشريكاً في الصراع الجاري في تلك الدولة بين البيض والسود، وضعت مصر نفسها في طليعة الدول التي قطعت علاقتها مع الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا ، إذ قامت مصر مع (٢٨) دولةً أخرى من أفريقيا بعرض قضية (الابارتهيد) على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت قرارها في السادس من تشرين الثاني ١٩٦٢م، وعدت سياسة التمييز العنصري من السياسات المهددة للأمن والسلم الدوليين، ودعوة الدول إلى قطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا، بما في ذلك المقاطعة الإقتصادية والعسكرية[٢٤].

ب: العامل العسكري:

كانت مصر اول دولة في العالم تفتح ابوابها لتدريب حركات التحرير الافريقي عسكريا، فساندت حركات التحرير في روديسيا وانغولا وموزمبيق وجنوب افريقيا تلك الدول رفض الاستعمار فيها التطور الدستوري، ففتحت الكلية الحربية المصرية ابوابها لإستيعاب الافارقة الذين تم اختيارهم بمعرفة حركات التحرير ليكونوا نواة الجيش الوطني عقب الاستقلال، وبعد تسليح الجيش المصري بالاسلحة السوفيتية، بادر عبد الناصر بتسليح حركات التحرير الافريقية بما يمتلكه الجيش المصري من فائض الاسلحة البريطانية القديمة[٢٥].

لم يقف الامر عند ذلك الحد من الدعم بل كان يصل الى حد القتال جنباً الى جنب مع حركات التحرير الافريقية، ففي عام ١٩٦٣م تم الاتفاق بين المصريين وحزب اتحاد الشعب الافريقي الزمباوبوى على ان تقوم الطائرات المصرية باسقاط كميات كبيرة من الاسلحة والمواد الناسفة في مناطق روديسيا، وعلى الرغم من ان العملية لم تتم بسبب انشقاق في حزب الزمباوى، الا ان هذا يوضح استعداد عبد الناصر لتأييد حركات التحرر، ولا سيما في المناطق الخاضعة للاستعمار والتي لا يمكن تحريرها الا بالقوة(٢٦).

المجال الإقتصادي:

مرّ الاقتصاد المصري منذ بداية ثورة تموز بتغيرات طرأت على مجمل الاوضاع بالبلاد في اثناء مسيرة العمل الاقتصادي، والذي مرّ بمراحل مختلفة ومتنوعة، يمكن اجمالها في عملية التنمية المخططة محاولة لتصويب اهم الاختلالات التي تواجه الاقتصاد المصري، فعملت مصر على توسيع نشاطها الاقتصادي، ولاسيما في مجال التجارة مع أفريقيا، إذ عملت الإدارة المصرية على فك ارتباطها الاقتصادي مع بريطانيا التي كانت تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد المصري حتى قيام الثورة، إذ كانت وجهة نظر جمال عبد الناصر من الناحية الاقتصادية ، هو أن يكون ثلث تلك التجارة مع دول المعسكر الشرقي، والثلث الآخر مع الغرب، والثلث الأخير مع الدول النامية (العالم الثالث)، والتي يقع العالم العربي وأفريقيا من ضمنها، إذ اعتقد (عبد الناصر) أن ذلك التوزيع ضروري للاقتصاد المصري في تلك المرحلة من أجل حماية أمنه الإقتصادي، بحيث يجعله قادراً على مواجهة أية ضغوط مفاجئة أيا كان مصدرها، ويؤكد ذلك (عبد الناصر) بقوله: " **وفي مجال دول العالم الثالث سوف نجد إن أفريقيا هي انسب هذه الدول بالنسبة لمصر في مجال التبادل التجاري، وذلك أولا لموقع مصر الجغرافي وثانياً باعتبار أن أفريقيا مورداً لكثير من المواد الخام اللازمة للصناعات المصرية، وثالثاً لأنها انسب الأسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية، التي يصعب تصريفها في مجتمعات الرفاهية**"(٢٧).

وعقب نيل معظم الدول الأفريقية لاستقلالها مطلع الستينيات من القرن العشرين، عملت مصر على إرساء سياسة التعاون في مجال الاقتصاد مع تلك الدول، وبعد النجاح الذي حققته الحكومة المصرية في المجال الصناعي، وإنشاء صناعات جديدة، وتطوير الصناعة القائمة أصلا، ظهرت الحاجة لإيجاد أسواق لتصريف ما يزيد عن الاستهلاك المحلي، إذ شعر قادة الثورة منذ البداية إن أفريقيا هي الأكثر ملاءمة لتصريف السلع المصرية، لاسيما ان الرغبة في التعامل مع دول العالم الثالث كانت موجودة أصلا(٢٨).

أما في مجال المساعدات للدول الأفريقية في تلك المدة فقد أقدمت مصر على تقديم مسا كثيرة لـ(زامبيا) بعد أن استقلت في محاولتها لتأميم شركات النحاس، وقدمت العون للصومال عندما كان عليه ضغوط من الشركات والحكومة الايطالية التي كانت تسيطر على تجارة الموز الصومالي، الذي يُعدّ محصولا رئيساً في ارتفاع الدخل القومي، كما أعطت مصر قرضاً للحكومة الغينية لتقوية مركزها الإقتصادي في مواجهة التدخل الفرنسي كما اسهمت مصر في تنفيذ مشاريع التعمير والاصلاح الزراعي وسعت للانضمام الى اتفاقية منظمة التعاون الفني الافريقي، بقصد تقديم المعونات الفنية والعلمية للشؤون الافريقية و في السياق نفسه، قدمت مصر بعض المساعدات الاقتصادية لدول الاستقلال في القارة الافريقية ، انطلاقا من استراتيجية واضحة الاهداف، بالرغم من موقف عبد الناصر المبدأي والحازم من الاستعمار في افريقيا، كانت له ايضا دوافعه القومية والوطنية اهمها مقاومة النشاط (الاسرائيلي) حتى لا تضطر تلك الدول إلى الاستعانة بدول أجنبية، ولاسيما(إسرائيل)[٢٩]، ومن الدول التي تلقّتْ ذلك الدعم هي: مالي، وكينيا، والصومال[٣٠].

ت: المجال الإعلامي:

بادر (جمال عبد الناصر) إلى إنشاء إذاعة صوت أفريقيا المصرية على غرار صوت العرب، وكانت تبث ببعض اللغات المحلية للدول الأفريقية، فضلا عن اللغات الرسمية التي كانت مستخدمة في تلك الدول، وهي:(الانكليزية، والفرنسية ، والبرتغالية، والاسبانية، والعربية) ، وسُمحَ لجميع حركات التحرر الأفريقية بالتحدث إلى شعوبها عبر تلك الإذاعة، نتيجة ذلك أبدت بعض الدول الغربية رفضها وشجبها لما تقوم به مصر في ذلك المجال، إذ أصبحت الدولة الأولى في العالم التي تتحدث بإسم الأفارقة وثورتهم آنذاك، وهو ما حفز السفارة البريطانية في القاهرة إلى تقديم احتجاج رسمي بذلك الأمر[٣١].

فقد اسست من عام ١٩٥٤–١٩٦٨ ثمانية عشر اذاعة غطت تلك الاذاعات مختلف انحاء القارة الافريقية ودعمت خطى المقاومة والثورة داخل الدول المستعمرة وحثت اهلها على الثورة للتخلص من نير الاحتلال[٣٢].

وعقب وفاة جمال عبد الناصر، وتولى (أنور السادات)[٣٣] السلطة حصلت بعض التغييرات في السياسة العالمية، منها التقارب الأمريكي السوفيتي بعد عام ١٩٧٢[٣٤]، وما عكسه ذلك من تأثير سلبي في التوازن المسلح بين مصر وإسرائيل، إذ تأثرت مصر بصورة سلبية فيما يخص علاقتها بالاتحاد السوفيتي، وقام (السادات) بطرد الخبراء السوفيت من مصر أولا، ومن ثم وقعت حرب العام ١٩٧٣، بين مصر وإسرائيل، وما أعقب ذلك من ترتيبات لإنهاء الاشتباك بين الطرفين، بمعاونة الولايات المتحدة

الأمريكية، ما أدى إلى إلتصاق مصر بالسياسة الأمريكية، إذ أن الرئيس (السادات) لطالما ردد، بأن الحل للنزاعات في المنطقة يكمن في واشنطن، وليس في غيرها، ما أدى إلى إلغاء معاهدة الصداقة المصرية – السوفيتية في نيسان العام ١٩٧٦م، بسبب خوف التحرك السوفيتي نحو الاستحواذ على البحر الأحمر، عن طريق التحرك نحو السودان والسعي لقلب النظام فيها [٣٥].

سعت الإدارة المصرية في البحث عن تبريرات لتلك التحولات التي كان يراقبها العرب كما كانت تراقبها الدول الأفريقية بقلق، إذ رأت مصر إنّها تقوم بدور كبير في أفريقيا ضمن انتمائها الأفريقي، واحتلت قضية " التدخل الأجنبي" في أفريقيا عامي (١٩٧٥-١٩٧٦م)، مكان الصدارة في تفسيرات الموقف المصري الجديد، وأعلنت في أكثر من مناسبة إنّها ضد التمدد الشيوعي في بعض مناطق القارة، إذ أنّه بعد التحول في الموقف المصري أصبحت مصر طرفاً في الصراع الدولي الذي كان يدور حول القارة الأفريقية وقد ساندت الموقف الأمريكي في الصومال، والموقف الفرنسي في زائير والصحراء الغربية وتشاد للمدة (١٩٧٦-١٩٧٩م) [٣٦].

أسهمت مصر في تنشيط العمل الأفريقي المشترك عن طريق الحث على التضامن الأفريقي كما أسهمت مصر في بناء تضامن وتعاون (عربي- أفريقي) كبير عبر مجموعة منظمات منها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي ، ومنظمة الشعوب الأفريقية والآسيوية، والتي عقدت أولى مؤتمراتها في مصر عام ١٩٧٧م[٣٧]. وبما أن منظمة دول عدم الانحياز ضمت الدول العربية والأفريقية في إطار واحد؛ لذلك سعت مصر إلى أن يكون هناك لقاء بين المجموعة العربية والدول الأفريقية. وتجسد ذلك عن طريق دعوة مصر إلى عقد مؤتمر يضم هاتين المجموعتين من الدول النامية في القاهرة في شهر آذار عام ١٩٧٧م، إذ عانت كلتا المجموعتين الاستعمار المباشر، فجاء المؤتمر من أجل التعاون بين الطرفين لمحو آثار الاستعمار ومواجهة التحديات، وتكوين جبهة عريضة من أجل التحرر والبناء والتنمية عن طريق تكوين تنظيمات جديدة مشتركة[٣٨].

وفي نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين، بدت للعيان إن السياسة المصرية الخارجية غدت أقل تأثيراً في محيطها الإقليمي، ولاسيما في أفريقيا، ويعزى ذلك الأمر إلى تأثرها بمجموعة عوامل داخلية وخارجية[٣٩].

فعلى صعيد الإقليم كانت ترتيبات الاتفاقات المصرية- الإسرائيلية قد أحدثت دوياً في المنطقة، وذلك عقب الزيارة التي قام بها الرئيس المصري (أنور السادات) للقدس في العام ١٩٧٧، وما تلى ذلك من دخول اتفاقية السلام حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار ١٩٧٩، إذ ألقت تلك الاتفاقات والترتيبات بظلالها في أكثر من ناحية: الناحية الأولى هو ما حدث داخل الدائرة العربية نفسها، إذ

قطعت غالبية الدول العربية علاقتها بمصر (١٧) دولة، والدول التي بقيت تحتفظ بعلاقات مع مصر هي: السودان، والصومال، وسلطنة عمان، وهو ما أدى إلى شل الدور الإقليمي لمصر بوجه عام، أما الناحية الثانية أرادت الدول العربية تصفية مشكلاتها مع مصر على الأرض الأفريقية، وكان ذلك إيذانا لبداية حقبة جديدة من عدم الاستقرار في العلاقات العربية- الأفريقية بوجه عام، إذ تجمد النشاط الذي كان سائداً قبل عام ١٩٧٧، وتوقفت غالبية الآليات التي تم استحداثها آنذاك عن العمل، نتيجة لانقسام العالم العربي آنذاك، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس[٤٠].

استندت سياسة السادات الداخلية والخارجية إلى مجموعة من المبادئ منها: (مصر أولا)، و(الانفتاح الاقتصادي)، وفي علاقاتها الخارجية استندت إلى سياسة التقارب مع الغرب، وإيجاد حل للصراع مع إسرائيل[٤١]. كما أعطى توقيع مصر لمعاهدة السلام، الدول الأفريقية الفرصة للتساؤل حول مدى مشروعية مطالبة العرب للأفريقيين بقطع العلاقات مع إسرائيل في الوقت الذي تحتفظ فيه أهم الدول العربية مصر بسفارة في تل أبيب وتقيم أوسع العلاقات معها[٤٢].

ونتيجة رفض معظم الدول العربية التوجه المصري، قررت الأخيرة للتعويض عن ذلك بتطوير علاقاتها بالدول الأفريقية، وقد تجلى باهتمام الرئيس (السادات) نفسه، إذ حضر مؤتمر القمة الأفريقي في عام ١٩٧٨م، والذي أنعقد في (الخرطوم) كما حضر مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في (منروفيا) عاصمة ليبيريا في عام ١٩٧٩م، والغاية من حضوره هذين المؤتمرين الحصول على الدعم الأفريقي لموقف مصر من عملية التسوية مع إسرائيل، وهو ما حدث بالفعل، إذ إن القرارات التي صدرت عن المؤتمرَيْن المذكوريْن جاءت متوافقة مع ما تطمح إليه مصر[٤٣]، إذ كانت رؤية الرئيس (السادات) للعلاقات المصرية- الأفريقية، تقوم على إن تلك العلاقات لها الأولوية في علاقات مصر مع الدول النامية، لأنها تنتمي للقارة الأفريقية جغرافياً وتاريخياً ونضالياً، وان مصر لن تنسى الدور الأفريقي الذي وقف إلى جانبها أبان صراعها مع إسرائيل، ومن ثم تتطلع إلى أن يكون لها دور طبيعي في أفريقيا يتكافأ مع مكانتها[٤٤].

برغم ذلك، لم تبق سياسة مصر في أفريقيا على حالها، وإنّما اعترضتها جملة من المصاعب للمدة(١٩٧٧-١٩٨١م)، إذ دعمت مصر (تنزانيا) في نزاعها مع أوغندا في آذار ١٩٧٩م، ولاسيما إن ليبيا المدعومة من قبل السوفيت آنذاك قامت بإرسال قوات مساندة لأوغندا، كما وقفت مع الجناح المناوئ لليبيا في تشاد، إذ اتهمت مصر الاتحاد السوفيتي بمحاولة وضع تشاد تحت الهيمنة السوفيتية لتكون ذراع طويلة لضرب دول غرب أفريقيا، ولكن مصر لم تستمر بذلك المنحى بعد أن انسحبت ليبيا من تشاد[٤٥].

وبصورة عامة أحدثت القطيعة العربية لمصر آثار وتبعات على مختلف الجوانب، حتى عام ١٩٨١، إذ سعت الدبلوماسية المصرية جاهدة إلى تعزيز صلاتها بالكيانات الدولية والإقليمية المختلفة، ولاسيما الدول الأفريقية التي كانت علاقاتها معها نشطة آنذاك، ومن الملاحظ في ذلك الإطار إن ثقل مصر كان له دور مؤثر في المواقف الأفريقية سواء بنحو فردي أو جماعي، قبل وفي أثناء الأزمة بين مصر والدول العربية الرافضة للتوجه المصري للتسوية مع إسرائيل.

الخاتمة

يظهر مما تقدم في هذا البحث ان منطقة القرن الافريقي اكتسبت اهمية كبيرة في الاستراتيجية المصرية بعد عام ١٩٥٢م، لانها تطل بساحل طويل على المحيط الهندي الذي يعد عقدة مواصلات مهمة تربط المحيط الهادي بالمحيط الاطلسي، وتصل اسيا وافريقيا واستراليا بعضها ببعض، ويضيف ارتباط منطقة البحر الأحمر بمنطقة القرن الافريقي اهمية استراتيجية، اذ يتمتع البحر الاحمر بخصائص تجعل منه ممرا مائيا بالغ الاهمية على الصعيدين المحلي والعالمي، وعلى الرغم من ان اهمية البحر الاحمر ليست حديثة العهد، لانه يحتل موقعا متميزا خدم تجارة المنطقة المحيطة به منذ عهد الفراعنة والاغريق والعرب والاحباش وغيرهم، الا ان هناك عاملين اساسيين كانا وراء ازدياد الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر والمنطقة المحيطة به في العصر الحديث، وهما افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م واكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في اوائل القرن العشرين.

وعقب وفاة جمال عبد الناصر، وتولي (انور السادات) السلطة حصلت بعض التغييرات في السياسة العالمية، منها التقارب الامريكي – السوفيتي بعد عام ١٩٧٢م، ما عكسه ذلك من تأثير سلبي في التوازن المسلح بين مصر واسرائيل، اذ تأثرت مصر بصورة سلبية فيما يخص علاقتها بالاتحاد السوفيتي، وقام (السادات) بطرد الخبراء السوفيت بمصر اولا، ثم وقعت الحرب عام ١٩٧٣م، بين مصر واسرائيل، وما عقب ذلك من ترتيبات لانهاء الاشتباك بين الطرفين، بمعاونة الولايات المتحدة الامريكية، ما ادى الى التصاق مصر بالسياسة الامريكية، اذ ان الرئيس (السادات) لطالما ردد، بأن حل النزاعات في المنطقة يكمن في واشنطن، وليس في غيرها، ما ادى الغاء معاهدة الصداقة المصرية – السوفيتية في نيسان لعام ١٩٧٦م، بسبب خوف التحرك السوفيتي نحو الاستحواذ على البحر الاحمر، عن طريق التحرك نحو السودان والسعي لقلب النظام فيها.

وفي نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين، بدت للعيان ان السياسة المصرية الخارجية غدت اقل تأثيرا في محيطها الاقليمي، ولا سيما في افريقيا، ويعزى ذلك الامر الى تأثرها بمجموعة عوامل داخلية وخارجية، اذ استندت سياسة السادات الداخلية والخارجية الى مجموعة من المبادئ منها: (مصر

اولا)، و(الانفتاح الاقتصادي)، وفي علاقتها الخارجية استندت الى سياسة التقارب مع الغرب، وايجاد حل للصراع مع اسرائيل. كما اعطى توقيع مصر لمعاهدة السلام، الدول الافريقية الفرصة للتساؤل حول مدى مشروعية مطالبة العرب للأفارقة بقطع العلاقات مع اسرائيل في الوقت الذي تحتفظ فيه اهم الدول العربية مصر بسفارة في تل ابيب وتقيم اوسع العلاقات معها.

الهوامش:

(١) احمد يوسف القرعي، التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٣١)، ١٩٧٣، ص ٦٧.

(٢) ناصر احمد مسلم، الدبلوماسية المصرية، اتجاه افريقية، ١٩٥٢-١٩٨٧، رسالة ماجستير (ير منشورة)، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الافريقية، ١٩٩٢، ص٥٣-٥٤.

(٣) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٤، ص٨.

(٤) فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد، السياسات الأمريكية تجاه الصومال ١٩٦٠ – ١٩٩١، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨ ، ص٣١-٣٢.

(٥) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧، ص ١٢٣.

(٦) فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤ .

(٧) رشا حسني، عبد الناصر وافريقيا، بحث في كتاب: جمال عبد الناصر، رؤيا متعددة الزوايا، دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨، ص ٥١٥ .

(٨) ولد في١٥ كانون الثاني ١٩١٨، تخرج من الكلية الحربية في تموز ١٩٣٨، وهو أحد قادة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، ونائب رئيس الوزراء (١٨ حزيران ١٩٥٣-شباط ١٩٥٤)، رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء (٢٥ شباط- ٢٤ حزيران ١٩٥٦)، تولى رئاسة الجمهورية المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٦، حتى وفاته أثر نوبة قلبية في ٢٨أيلول ١٩٧٠. للتفاصيل عن دور جمال عبد الناصر في السياسة المصرية. يُنظر: عبد القادر ياسين، جمال عبد الناصر رؤية متعددة الزوايا، دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨، ص١٢، بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠٠٠.

(٩) محمود أبو العينين،الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢بين الاستمرارية والتغيير، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة ، العدد(١٤٩) ، تموز ٢٠٠٢، ص٣٤.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣٦.

(١١) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٦٩.

(١٢). منظمة عالمية اسست في الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وشمل ميثاقها الذي وقع عليه في السادس والعشرين من حزيران ١٩٤٥ على ديباجة ومائة واحدى عشر مادة، واعتمدت المنظمة على ستة اجهزة رئيسة (الجمعية العامة، مجلس الامن، مجلس الوصاية، الامانة العامة، محكمة العدل الدولية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي). "The New Encyclopedia Britannica",, Vol.12, 15th.ed, Chicago, Encyclopedia Britannica, Inc, 1988, pp148-149. .

(١٣) الحسن يروحا والي، السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ١٩٧٠-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٩٠، ص١٣٠.

(١٤) تعني إمتناع الأطراف المتنازعة عن اللجوء إلى أستخدام السلاح، وقد أطلقها الخبير السياسي والإقتصادي الأميركي(بيرنارد مانيس باروتش Bernard Mannes Baruch ١٨٧٠-١٩٦٥) في نيسان ١٩٤٧، لوصف حالة التوتر بين الدول الغربية والكُتلة الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

"New Age Encyclopedia",Vol.2, 18th. ed., Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980, pp.408-409; بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣، ص٥٠٢-٥٠٣.

(١٥) للتفاصيل عن أهم المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها مصر بعد ثورة ١٩٥٢. يُنظر:

شوقي عطا الله الجمل، الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٤، ص ٣١-٥٠.

(١٦) محمود أبو العينين، المصدر السابق، ص٣٥.

(١٧) نفيسة سعدالدين عبدالخالق، التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأفريقية في الفترة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٣، ص٤٣-٤٥.

(١٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة،، القاهرة، مطابع دار التعاون، د.ت، ص٨٥.

(١٩)ناصر احمد مسلم، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢٠) رشا حسني، المصدر السابق، ص ٥٠٨.

(٢١)حسن يروح والي، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٢٢) حلمي شعراوي، ثورة يوليو وأفريقيا، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ، ٢٠٠١م، ص٣٨-٤٠.

(٢٣) محمود أبو العينين، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢٤) إسرائيل وجنوب إفريقية. تقرير أعدته" لجنة ماديسون" لجنوب أفريقية" مجلة شؤون فلسطينية"، بيروت، العدد ٨، نيسان ١٩٧٤، ص٨١؛ سارة مالك حميد مجيد، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ١٩٦١-١٩٩١، " جنوب افريقيا أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢٥) رشا حسني، المصدر السابق، ص ٥١٩.

(٢٦) حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢٧) محمد فايق،المصدر السابق، ص٧٠-٧١.

(٢٨) ناصر احمد مسلم، الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا في الفترة من عام ١٩٥٢الى١٩٨٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص٤٧.

(٢٩) للتفاصيل عن التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية للمدة (١٩٤٨-١٩٩١). يُنظر: سارة مالك حميد مجيد، المصدر السابق، ص ٢٩-٦٠ .

(٣٠) محمد الجبالي، السوق الافريقي المشترك بين السياسة والاقتصاد ، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٤، ص ٥٢.

(٣١) محمد فايق، المصدر السابق ، ص٤٦.

(٣٢) شوقي الجمل، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٩٥.

(٣٣) هو ثالث رئيس الجمهورية مصر ولد في ٢٥ كانون الأول ١٩١٨، تلقى دراسته الأبتدائية والإعدادية في القاهرة، التحق بالكلية الحربية المصرية عام ١٩٣٨، اشترك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وتقلد مناصب وزارية عدة، وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية

جمال عبد الناصر، أصبح رئيساً لمصر بعد وفاة عبد الناصر، أدخل السادات مصر إلى الاتحاد الثلاثي الذي ضم فضلاً عن مصر كلاً من سوريا وليبيا، وانتخب رئيساً لدولة الاتحاد الثلاثي عام ١٩٧٢، اغتيل في ٦ تشرين الأول ١٩٨١ في أثناء حضوره العرض العسكري الذي أقامته القوات المسلحة المصرية بمناسبة الذكرى السنوية لحرب رمضان (أكتوبر) عام ١٩٧٣، وهو ما عرف ب (حادث المنصة).

لمعي المطبعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩٧، ص١٠٦- ١٠٩.

[٣٤] وسام هادي عكار التميمي، التقارب الأميركي- السوفيتي في ضوء مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥، بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، ٢٠١٦، ص ١٠٨-١١٤.

[٣٥] وسام هادي عكار التميمي، سياسة الصين الشعبية الخارجية حيال المشرق العربي(١٩٤٩-١٩٧٦)، بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص ٧٨.

[٣٦] حلمي شعراوي، أفريقيا قضايا التحرر والتنمية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١، ص٣٢٠.

[٣٧] محمود أبو العينين، المصدر السابق، ص٤١.

[٣٨] وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال اثنتي عشر عاماً ١٩٧٧-١٩٨٨، القاهرة ، ١٩٨٩، ص٢٤.

[٣٩] محمود أبو العينين، المصدر السابق، ص٤٣.

[٤٠] محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، مصر والصراع حول القرن الأفريقي ١٩٤٥-١٩٨١، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص٢٣١-٢٣٢.

[٤١] حسن نافعة ، مصر إلى أين ؟ انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، "مجلة المستقبل العربي"، بيروت، العدد(٣٢٠)، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص٨.

[٤٢] سارة مالك حميد مجيد، المصدر السابق، ص ٥٢ .

[٤٣] صالح أبو بكر علي احمد، اثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠، القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥، ص١٣٥-١٣٦.

[٤٤] الحسن يور حوالي، المصدر السابق، ص٣٧٢- ٣٧٣.

[٤٥] صالح أبو بكر علي احمد، المصدر السابق، ص١٣٩-١٤٠.

المصادر:

الكتب

١. بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠٠٠.

٢. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣.

٣. جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة،، القاهرة، مطابع دار التعاون، د.ت.

٤. حسن نافعة ، مصر إلى أين ؟ انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، "مجلة المستقبل العربي"، بيروت، العدد(٣٢٠)، تشرين الأول ٢٠٠٥.

٥. حلمي شعراوي، أفريقيا قضايا التحرر والتنمية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١.

٦. حلمي شعراوي، ثورة يوليو وأفريقيا، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ، ٢٠٠١م..
٧. شوقي الجمل، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤.
٨. شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٨٠.
٩. شوقي عطا الله الجمل، الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٤.
١٠. صالح أبو بكر علي احمد، اثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠، القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥.
١١. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤.
١٢. عبد الملك عودة الأمم المتحدة وقضايا أفريقية (د.م) دار الطبع الحديثة، ١٩٦٧.
١٣. فاطمة الزهراء علي الشيخ أحمد، السياسات الأمريكية تجاه الصومال ١٩٦٠ – ١٩٩١،القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨.
١٤. لمعي المطبعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩٧.
١٥. مجدي حماد ، إسرائيل وإفريقيا في إدارة الصراع الدولي ، القاهرة ، ١٩٩٠..
١٦. محمد الجبالي، السوق الافريقي المشترك بين السياسة والاقتصاد ، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٤.
١٧. محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧..
١٨. محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٤.
١٩. وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال اثنتي عشر عاماً ١٩٧٧-١٩٨٨، القاهرة ، ١٩٨٩.
٢٠. وسام هادي عكار التميمي، التقارب الأميركي- السوفيتي في ضوء مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥، بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، ٢٠١٦.
٢١. ----------، سياسة الصين الشعبية الخارجية حيال المشرق العربي(١٩٤٩-١٩٧٦)، بغداد، مطبعة الناعور للطباعة والنشر، ٢٠١٧.

الرسائل والاطاريح.

١. الحسن يروحا والي، السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ١٩٧٠-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ١٩٩٠.

٢. سارة مالك حميد مجيد، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ١٩٦١-١٩٩١، " جنوب افريقيا أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

٣. ناصر احمد مسلم، الدبلوماسية المصرية، اتجاه افريقية، ١٩٥٢-١٩٨٧، رسالة ماجستير (ير منشورة)، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الافريقية، ١٩٩٢.

٤. نفيسة سعدالدين عبدالخالق، التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأفريقية في الفترة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٣.

المجلات والبحوث

١. احمد يوسف القرعي، التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٣١)، ١٩٧٣.

٢. إسرائيل وجنوب إفريقية. تقرير أعدته" لجنة ماديسون" لجنوب أفريقية" مجلة شؤون فلسطينية"، بيروت، العدد ٨، نيسان ١٩٧٤.

٣. محمود أبو العينين، الدور الإقليمي المصري في أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢بين الاستمرارية والتغيير، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة ، العدد(١٤٩) ، تموز ٢٠٠٢.

المصادر الاجنبية

1. The New Encyclopedia Britannica",, Vol.12, 15th.ed, Chicago, Encyclopedia Britannica, Inc, 1988 .
2. "New Age Encyclopedia",Vol.2, 18th. ed., Lexington, Lexicon Publications, Inc